

منظمة المؤتمر الإسلامي
مجمع الفقه الإسلامي . جدة
منتدى الفكر الإسلامي

البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر

أ.د. محمد علي القري
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

جدة في
يوم الإثنين ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ
الموافق ٢ مايو ٢٠٠٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة معالي الأمين العام

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إن منتدى الفكر الإسلامي، الذي نسعد ونتشرف عن طريقه باللقاء بحضراتكم، والذي أخذ عهداً على نفسه بأن يقوم بعدة محاضرات طوال السنة، وتكون هذه المحاضرات بحسب الحاجة التي يعرب عنها الأعضاء أو سواهم، فإن الدور اليوم ينتهي إلى العلامة الدكتور محمد علي القري في عرض كلنا نتطلع إليه، ونريد الاستماع إلى دراسة أو بحث فيه، ولذلك لما طلبنا منه إعداد هذه الدراسة أجاب مشكوراً وهياً لنا هذا اللقاء أو سبب هذا اللقاء لنضيف إلى معلوماتنا وآرائنا في قضية المصارف الإسلامية رأياً جديداً. وسيدير الجلسة الأستاذ الدكتور عمر حافظ ليتم التنظيم على خير وجه.

الدكتور عمر حافظ

بسم الله الرحمن الرحيم.

انقطع الصوت بعد البسمة.

الدكتور القري

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونستعينه ونستهديه ونصلى ونسلم على سيد الخلق
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته اللهم، ألهمنا
الصواب وآتنا الحكمة وفصل الخطاب.

أما بعد فإنني أبدأ بتقديم الشكر الجزيل لهذا المجمع المبارك، وأخص بهذا
الشكر أستاذنا وشيخنا معالي الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة وفقه الله لكل
خير، كما أشكر أخي الدكتور عمر زهير حافظ على ما قدم تقديمه للمحاضر، وأبدأ
بالقول إن موضوع المحاضرة لهذا المساء هو "البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين
والواقع المعاصر"

كثيراً ما نسمع الانتقاد يوجه إلى المصارف الإسلامية. وهذا الانتقاد على
ضربين. الأول: ممن لا يرون المصرفية الإسلامية شيئاً مذكوراً وهذا الانتقاد لا نأبه به
ولا نعيه إهتمامنا، والآخر ممن هم أهل المصرفية الإسلامية وأنصارها. وهو ما نهتم
به ونعطيه ما يستحق من وزن. هذا الانتقاد هو في أكثر الأحوال ناتج عن وجود صورة
ذهنية مستمدة بصفة أساسية من فكر من نسميهم المؤسسين للمصرفية الإسلامية،
أولئك الذين كتبوا ودعوا لتأسيس المصارف الإسلامية، والذين أدى جهادهم الفكري

في المسألة إلى ولادة أول مصرف إسلامي. هذه المحاضرة محاولة لرسم تلك الصورة اعتماداً على كتابات أولئك المؤسسين. ثم مقارنة ذلك مع واقع المصرفية الإسلامية اليوم، ثم إستشراف المستقبل من خلال هذا المنظور.

لا بد أولاً من تعريف المؤسسين.

ولد أول مصرف إسلامي سنة ١٩٧٥م، ويتنافس على شرف الريادة مصرفان: البنك الإسلامي للتنمية، وقد تأسس في تلك السنة وبنك دبي الإسلامي، وقد تأسس أيضاً في ذات السنة، ويميل كثيرون إلى ترجيح حظ الثاني لأن الأول وإن كان أسس في ذلك العام فإنه لم يباشر العمل إلا بعد ذلك بعدد من السنين، وقد سبقت بنك دبي الإسلامي محاولات كثيرة لا يجوز تجاهلها، ولكنها جميعاً لم تؤسس لبنك، وإنما كان يغلب عليها جانب النشاط الاجتماعي والتكافلي.

من نسميهم "المؤسسين" لفكرة هم من كتب في موضوع المصرفية الإسلامية، وقدم البديل الإسلامي للبنك الربوي بشكل واضح وتصور دقيق وكان لما كتب تأثير على بلورة فكرة المصرف الإسلامي، وساهمت كتاباته وأفكاره في قيام المصرف الإسلامي ولا يتصور مثل ذلك الشرف إلا لمن كانت كتاباته قد نشرت قبل سنة ١٩٧٥م.

على ذلك فقد انحصر عندي المؤسسون للفكرة بناء على ما سبق من ضابط في

الأسماء التالية:

الأول: محمد عبدالله العربي يرحمه الله:

وذلك فيما قدمه من بحث في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية في مايو سنة ١٩٦٥م بعنوان: "المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها"، وظهر جلياً عنده هيكل مصرف لا يعمل بالربا يأخذ الأموال مضاربة من المدخرين، ويمنحها للمستثمرين على أساس المضاربة أيضاً.

الثاني: أحمد عبدالعزيز النجار يرحمه الله:

وهو من الآباء المؤسسين على المستوى النظري، وعلى المستوى التطبيقي هو ذائع الصيت في هذا المجال، وقد كان له تأثير مهم على بلورة فكرة المصرف الإسلامي، وأفكاره منشورة في مطبوعات كثيرة أهمها كتاب: بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية، الذي صدر في جدة ١٩٧٢م.

الثالث: عيسى عبده يرحمه الله:

وجهاده طويل على كافة الأصعدة، وكانت بصمات فكره واضحة في مساهماته في تأسيس بعض المصارف الإسلامية التي نعرفها اليوم مثل: بيت التمويل الكويتي وبنك قطر الإسلامي، وفكره مجموع في كتابه: بنوك بلا فوائد، الصادرة سنة ١٩٧٠م، عن دار الفكر.

الرابع: محمد باقر الصدر يرحمه الله:

وكتابه، البنك اللاربوي في الإسلام، الذي صدر في أواخر الستينيات الميلادية تضمن الإجابة عن السؤال العريض: كيف نؤسس بنكاً لا يعمل بالفائدة؟ فجمعت الإجابات لتكون مادة الكتاب المذكور وكونت خارطة الطريق لتأسيس مثل ذلك البنك اللاربوي.

الخامس: محمد نجاته الله صديقي أمد الله في عمره:

وقد بدأ الكتابة في الموضوع في نحو سنة ١٩٥٨م ثم نشر كتابه Banking without Interest سنة ١٩٦٩م في الهند وباكستان، وتضمن رؤية واضحة وناضجة لهيكل عمل مصرف إسلامي لا يقوم نشاطه على الربا، وفصل في طريقة عمله ومصادر

أمواله واستخداماتها وعلاقته بالبنك المركزي والبنوك الأخرى، واستفاد من خلفيته الاقتصادية في تناول المسائل بالطريقة الفنية المعتادة في الدراسات المصرفية.

السادس: محمد عزيز:

من الباكستان، في كتابه المختصر An outline of Interest less Banking الذي نشره في كراتشي سنة ١٩٥٥م. وهو تفصيل لنموذج المصرف الإسلامي ونشره عزيز في نحو سنة ١٩٥١م في مقال في مجلة اقتصادية في كراتشي، ويمكن القول إن عزيز هو أول من قدم نموذج "المضارب يضارب" كأساس لعمل المصرف الإسلامي، وشرحه بطريقة تكشف فهماً دقيقاً لعمل البنوك وإحاطة بالغة بالطريقة التي يمكن أن يعمل من خلالها البديل الإسلامي.

هؤلاء هم الأعلام، إلا ان القائمة تتضمن أسماءً كثيرةً لها مساهمات ذات بال لكنها جميعاً جاءت بعد تأسيس أول بنك إسلامي. من ذلك مثلاً الدكتور سامي حسن حمود.

فقد أكمل سامي حمود رسالته للدكتوراه عام ١٩٧٥م ونشرت هذه الرسالة سنة ١٩٧٦م، وعنوانها تطوير الأعمال المصرفية بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ولكنه ضمنها من الأفكار التي كان لها في نظرنا تأثير بالغ على تطور المصرفية الإسلامية وقد ترك رحمه الله بصمات واضحة على تطور المصارف الإسلامية وبخاصة فيما يتعلق بتطوير صيغة المربحة للأمر بالشراء بديلاً عن القرض الربوي. لكنه بحسب معيارنا لم يكتب إلا بعد سنة ١٩٧٥م وعليه لم نجعله من المؤسسين.

نموذج المصرف الإسلامي في فكر المؤسسين :

إذا قلنا إن من سبق ذكرهم هم زبدة الأباء المؤسسين، فإن استقراء فكرهم يكشف أن المصرف الإسلامي - تلك المؤسسة التي تنهض بوظيفة الوساطة المالية بدون الفائدة - يتصف في نظرهم بما يلي :

أولاً: إن أساس عمل المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو الشركة والمضاربة، فهو يأخذ الأموال من الناس على أساس عقد القراض، ثم يقدمها إلى من يعمل فيها على أساس الاشتراك في الربح والخسارة بعقود المضاربة والمشاركة وغيرها، وهذا اتجاه

أجمع عليه المؤسسون حتى أن منهم من قال: إن الحسابات الجارية تستحق جزءاً من الربح وعلى البنك أن يشارك بها مباشرة في المشاريع الصناعية والزراعية^(١).

ثانياً: ليست غاية المصرف الإسلامي عند المؤسسين استبدال الحلال بالحرام في معاملات البنوك فحسب، مع أن هذا مطلب أساس، وهدف محترم، ولا غبار عليه، ولكن المؤسسين تطلعوا إلى مصرف يُعنى بمقاصد الشريعة الإسلامية في المال، فيأخذ على عاتقه وظيفة إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة حتى لا تكون دولة بين الأغنياء، ويتبنى أغراضاً ذات طابع اجتماعي عام. ولذلك جاءت كتاباتهم تشير إلى محاربة الفقر من خلال عمل المصرف الإسلامي، وترسخ دور القراض والمشاركة في نشاط المصرف، ومالهما من أثر في تكافؤ الفرص، وإفساح المجال للنابهيين من أبناء المسلمين للانخراط في الاستثمارات النافعة دون الحاجة إلى الرهون. لأن البنوك التي تعمل بالديون تشترط الرهن، والرهن لا يستطيعه إلا الأثرياء، ولذلك كانت الثروة دولة بين لأغنياء في ظل نظام القروض الربوية.

ثالثاً: من المحاذير التي نبه إليها الآباء المؤسسون تورط المصرف الإسلامي في المداينات، ولذلك حرصوا على إبعاد البنك الإسلامي عن تراكم الديون، ونبهوا إلى ضرورة أن تحد قدرته على توليد الائتمان لأنه يصبح عندئذٍ في نظرهم بنكاً للأغنياء، فالديون

^١ - عدا محمد باقر الصدر، الذي جاء نموذج المصرف عنده منافساً للبنك الربوي ويكاد يقتصر على الوساطة المالية.

تحتاج إلى رهون، والرهون في أيدي الأغنياء، والديون إذا تراكمت سببت الدورات التجارية التي يذهب ضحيتها الفقراء، وقد استحضروا ما ورد في السنة من الاستعاذة من الدين، وما للدين من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

رابعاً: البنك الإسلامي عند المؤسسين ليس مؤسسة مالية غرضها الوساطة وتحقيق الربح، انه قاعدة لعمل عظيم، هو جزء من نظام مصري إسلامي، وهذا النظام متفرع عن حركة شاملة لإصلاح اجتماعي، واقتصادي، بدأ بالمعاملات المالية، ولكنه ينتهي إلى إعادة المجتمعات الإسلامية نظامها الإسلامي الذي اندثر بفعل المستعمر.

خامساً: للمصرف الإسلامي عند المؤسسين وظائف اجتماعية مستمدة من كونه جزءاً من نظام مجتمعي إسلامي، ولذلك نجدهم يذكرون أن على المصرف الإسلامي العناية بالزكاة، وان يكون جمعها وتوزيعها في مصارفها أحد اهتماماته وأحد وظائفه، وأن يكون لكل بنك صندوقاً للرعاية الاجتماعية، وان لا يقتصر عمله على المدن والحوضر بل يعنى بالمناطق الريفية وما إلى ذلك.

تلك هي الصورة التي انطبعت في أذهاب الكثير من أبناء الإسلام لاسيما أولئك الذين عاصروا ولادة المصرفية الإسلامية إنها الصورة الأكاديمية هي النظرية، فما هو التطبيق وكيف شكل الواقع المصرف الإسلامي اليوم.

المصرف الإسلامي اليوم :

إن نظرة فاحصة للواقع المعاصر للمصارف الإسلامية يكشف لنا أن مسار تطورها لم يكن مسار فكر المؤسسين ولم تسر على فكر أولئك العلماء. بل اختطت لنفسها مساراً واضح الاختلاف، وعندما نقول ذلك نحن لا نصف المصارف الإسلامية إلا كما نراها وكما هي لا كما يجب أن تكون أو كما نتمنى أن تكون. نحن نتحدث عن الواقع، ومن أهم صفات المصرف الإسلامي اليوم:

أولاً: المصرف الإسلامي اليوم مؤسسة مالية غرضها تحقيق الربح لحملة أسهمها، تكتسب وصف "الإسلامي" لأنها تقتصر في عملها على الحلال دون الحرام، وهي تستحق هذا الوصف بلا تردد. لكن لا يدخل ضمن تطلعاتها أن يكون لها دور شبيه بما تصوره الآباء المؤسسون مثل جمع الزكاة، أو إعمار الأرض، أو العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة، والدخل في المجتمع، فتلجأ جميعاً لسياسات الحكومات. واكتفى المصرف الإسلامي بالعمل على حصر نشاطه ضمن نطاق المباح كما تقرره هيئته الشرعية.

ثانياً: عمل المصرف الإسلامي اليوم يكاد يعتمد اعتماداً تاماً على المدائنت، فهو يقدم التمويل بالمرابحة أو الاستصناع (أو التورق المصرفي) وكل ذلك تتولد عنه الديون في

دفاتر البنك. وقليلاً ما نرى المضاربة أو المشاركة بل هي نادرة جداً. نعم لا تزال المضاربة الأساس الذي يعتمد عليه البنك الإسلامي في حسابات الاستثمار (مصادر الأموال للمصرف) لكن هذه المضاربة تفقد أثرها المتوقع على هيكل المصرف الإسلامي عندما نعرف أنها مضاربة يقابلها في جانب الخصوم ديون لا اشتراك في ربح ولا خسارة. فأصبحت مضاربة "شكلية" إذ لا تنتهي إلى توليد الأثر المميز على توزيع الدخل والثروة في المجتمع الذي طالما تحدث عنه المؤسسون في كتاباتهم، وحتى هذه المضاربة هي في سبيل الاختفاء لأن من المصارف الإسلامية اليوم من بدأ يتجه إلى جعل علاقته مع مصادر الأموال أيضاً معتمدة على المدائنة (فيما يسمى التورق في جانب الخصوم) فزاد المصرف الإسلامي ابتعاداً عن الصورة التي رسمها المؤسسون.

ثالثاً: إن تطور المصرفية الإسلامية يقوده المصرفيون وأرباب البنوك، ولم يعد كبير الصلة بالأكاديميين، والعلماء من ورثة فكر المؤسسين، نعم من المصرفيين البارعين ذوي الغيرة الإسلامية والحرص على رفع الربا عن النظام المصرفي، وهم من الحيوية وسرعة الإيقاع في عملهم بحيث لا يستطيعون انتظار الأكاديميين ليصلوا إلى نتيجة، فإذا قيل وماذا عن الهيئات الشرعية فالجواب إن دورها يكاد ينحصر في التأكيد على أن الابتكارات التي ينتجها المتخصصون في الهندسة المالية تتحقق فيها المتطلبات الشرعية التي تجعلها ضمن نطاق المباح.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن المصرفية الإسلامية خلال نحو ثلاثة عقود سارت على

مسارين متوازيين :

الأول هو مسار بناء قطاع مصرفي إسلامي وتأسيسه من الصفر والاعتماد في ذلك على فكر علماء مسلمون متخصصون، وهذا مسار البنوك الإسلامية التي عرفناها بالأمس ولا نزال نعرفها اليوم وإن كانت صفاتها اليوم تختلف عن زمن التأسيس. إنه المشروع الذي سعى إلى أن يؤسس لنظام مصرفي إسلامي تفرغ فيه الأفكار والطموحات التي طالما تكرر ذكرها في الخمسينيات والستينيات من القرن الميلادي في كافة بلاد المسلمين، هذا مسار نسميه المسار الأول.

ولكن هناك مسار آخر هو ما يمكن أن نسميه مسار أسلمة البنوك التقليدية القائمة. وهذا لم يقم على فكرة تأسيس قطاع مصرفي إسلامي جديد مستحدث، وإنما قام على تحويل القطاع المصرفي القائم من نطاق المحرمات وجره إلى نطاق الحلال. الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها أصحاب هذا المسار هي ان البنوك القائمة في مجتمعات الإسلام بنوك تقليدية تعمل بالربا وان رفع بلوى الربا عن مجتمعات الإسلام لن يتحقق بتأسيس مصارف إسلامية جديدة بل بتحويل المصارف القائمة إلى مصارف إسلامية. وهذا له فلسفته وفكره وأدواته.

قد يبدو أن كلا المسارين جزء من مشروع واحد، والحق أنهما مشروعان مستقلان. والذي يسيطر على قطاع المصرفية الإسلامية اليوم هو المسار الثاني وليس المسار الأول. هذا المسار له سماته المميزة التي ولدت هذا الاختلاف عن المسار الأول. المؤسسون الذين تحدثنا عنهم إنما هم مؤسسون للمسار الأول، ولم يتطرق واحد منهم للمسار الثاني ولم ينظر له أو يقترح الضوابط والقواعد لعمله ونشاطه.

وسنحاول فيما يأتي بيان الفرق الأساس بين المسارين لنصل إلى القول أن غلبة المسار الثاني في الوقت الحاضر لا تعني موت المسار الأول وإنما سيلتقيان في نقطة واحدة في المستقبل.

تميز المسار الثاني بسمات لم تلق ما تستحق من عناية ودراسة من قبل

الأكاديميين:

الأولى: إن القائمين على هذا المسار يمثلون تحالف مجموعة من المصرفيين الذين يغلب عليهم المهنية وهم عمليون (براغماتيون) يعرفون بالضبط ما يريدون قد حددوا هدفاً واضحاً اتجهت جهودهم للوصول إليه مع مجموعة من علماء الشريعة الذين انحصرت مهمتهم في التأكد من أن ما يجري ابتكاره من صيغ وأدوات يقع ضمن نطاق المباح والحلال. وأن مسار البنك يتجه إلى الهدف المقصود ليس للأكاديميين

عظيم دور في هذا المسار بل هم بعيدون عنه، ولذلك يكاد يعدم التنظير ويغلب عليه
"العملية".

الثانية: جوهر الفلسفة التي يقوم عليها هذا المسار هو التدرج. لقد تصور الآباء
المؤسسون أن المصارف يمكن أن تتحول إلى نظام الإسلام بقرار سياسي، ولكن هذا في
نظر أرباب المسار الثاني محض خيال لأن التدرج للتأكيد أن ما يترتب على أي عمل
من آثار لا يغلب جوانبها السلبية على جوانبها الإيجابية. ولذلك فإن تحويل جزء
من عمل البنك من نطاق الحرام إلى الحلال يعد انجازاً عظيماً في ميزان المسار الثاني
حتى لو كان هذا الجزء صغيراً يسيراً لأن المهم هو الاستمرار في المسار حتى يصل إلى
منتهاه في وقت يطول أو يقصر. ولا مكان في هذا المسار للمقولة التي يرددها البعض:
إما مصارف خالصة أو لا مصارف. لأن ذلك ليس خياراً ممكناً فلا حاجة للتفكير فيه.
والتدرج له عند أصحاب هذا المسار تبرير واضح هو أن الأعمال المصرفية هي من
التعقيد ومن الخطورة على الاقتصاد الوطني بحيث إن أي تغيير مفاجئ لم يعد له
الإعداد الكافي ولم تدرس آثاره على عمل المصرف وديناميكية القطاع المصرفي لا تكون
في الغالب نتائجها محمودة.

الثالثة: غرض المسار الثاني هو تحويل عمل البنوك القائمة والتي تتوافر على القوة
المالية والاستقرار تحويل عملها من نطاق الحرام إلى نطاق الحلال والمباح. ولم يعط

القائمون على هذا المسار اعتباراً يستحق الذكر للصورة الكلية، تلك التي تأخذ باعتبارها الآثار القريبة والبعيدة والأهداف والأولويات الاجتماعية. وإنما اكتفوا بالصورة الجزئية أو باستخدام لغة الفقه عنوا بالحلال والحرام ولا أكثر من ذلك.

الرابعة: البنك بالنسبة لهذا المسار مشروع تجاري، وليس هذا مما يعاب على أهل هذا المسار ما دام ان استهداف الربح لا يكون على حساب الالتزام بالمباح والابتعاد عن المحرمات. لكن استهداف الربح ترتب عليه ان ضاق نطاق الخيارات المتاحة ولذلك فإن عملية التحول المذكورة يصعب ان تتوسع من مجرد السعي للحلال والحرام إلى النظر في المقاصد والأغراض البعيدة والمرامي الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يخفى ما جاءت به الشريعة من النهي عن كثرة المداينات، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعيز من الدين. كما لا يخفى ما توصل إليه نظر الاقصاديين فيما يتعلق بمخاطر الديون على الفرد وعلى المجتمع. ولكن المداينات وسيلة فعالة للمصارف وهي فن هم خبراء فيه كما أنه موافق للمعايير الدولية لعمل المصرف، وفوق ذلك كله هو ما اعتاد عليه الناس في عمل البنوك ولذلك اقتصر الاعتبار عند أهل هذا المسار على التأكيد من أن الديون تقع ضمن نطاق المباح ولكن كثيرها لا يضر في نظرهم.

الخامسة: ديدن أرباب المسار الثاني إيجاد البدائل، فهناك بديل عن القرض، وبديل عن بطاقة الأئتمان، وبديل عن كشف الحساب، وما إلى ذلك، لكل عمل يقوم به المصرف التقليدي بديل، ومرد ذلك أن إيجاد البديل الذي يقدم نفس النتائج الاقتصادية للمنتج التقليدي ويقع ضمن نطاق المباح حري بأن لا يحدث أثراً يصعب توقعها على نشاط المصرف وربحيته وعلى استقرار القطاع المصرفي وانضباطه بقيود البنك المركزي وقوانين البنوك التي لم تعر المصرفية الإسلامية ما تستحق من عناية واهتمام بل جعلتها تتقيد بنفس القيود والضوابط التي ألزمت بها المصارف الأخرى.

إن المراقب عن كذب مسار المصرفية الإسلامية، وبخاصة في هذا البلد المبارك لا يفوته أن يلاحظ مؤشرات تدل على أن هذا المسار وقد حقق نجاحاً عظيماً ترتب عليه أن قارب عدد من البنوك على التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية. أقول هذا المسار بدأ يستشعر النقص، لذلك وجدنا أحد البنوك الذي أسس حديثاً يعلن في بيان، التزامه بالمصرفية الإسلامية وأنه لن يقتصر على جعل أعماله في نطاق المباح فقط بل سيعنى بمقاصد الشريعة في المال وبياعمار الأرض وبالمصالح الاجتماعية. وكذلك ما صرح به عدة مرات مسؤولون كبار في عدد من البنوك السعودية أنه حان الوقت لكي يعنى البنك بالأولويات الاجتماعية، وأعلنوا عن مشروعات متعددة تدخل ضمن هذا التعريف. وقد بدأت الهيئات الشرعية تعطي هذا الجانب إهتماماً متزايداً. كل هذا يدل على أن مساري التطور المشار إليها هما في سبيل الالتقاء بعد التوازي.

وبهذا نقول إن جهاد الآباء المؤسسين لم يذهب هباءً منثوراً وإنما سيؤتى أكله ولو بعد

حين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.،،،

المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد عبده يهاني

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمده سبحانه وتعالى الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، ونصلى على الحبيب خير من تعلم وأصدق من أعلم عن الله عز وجل. وبعد؛

فقد حرصت على المشاركة فيما يطرحه مجمع الفقه الإسلامي في هذا المنتدى من موضوعات جادة، وقد استمتعت بالمحاضرة وشدني العنوان الجذاب البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر، وارتحت للمعالجة التي طرحها أخي الدكتور القري، ولكن وهو يتكلم عن البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر لم يلق الضوء على الواقع المعاصر في الوقت الحالي، هناك جهود كبيرة تبذل في مجالات حتى في أوروبا وأمريكا تحاول أن تبرز عمل البنوك الإسلامية وتعمل جاهدة، وهناك أسماء مطروحة، ولا بد أن يكون على إطلاع عليها، وعلى الرجال الذين يقومون بهذا الجهد فاستغربت أنه لم يلق الضوء على هذه الناحية.

الموضوع الآخر الذي يهمني هو أن هذه البنوك الإسلامية الحالية عندما تُطرح تحرص على اجتذاب مجموعة من العلماء لأخذ رأيهم في شرعية الممارسات، والحق أنها فكرة رائعة وجيدة، ورغبة صادقة في أن تكون على أسس شرعية، ولكن الشيء الذي يعاب على هذه الصفوة من العلماء أنهم لم يتعمقوا في الاقتصاد، وهذا يجعل الممارسات التي يقومون بها ضعيفة، فلو أنهم كما يتعمق الاقتصاديون في الشريعة يتعمق هؤلاء في الاقتصاد، وبالتالي يكون لديهم القدرة في العطاء. وبالجملة فإني

أعتز بهذا المنتدى، وبجهود شيخنا الكريم الحبيب إلى النفس الحبيب ابن الخوجة،
وأخي الدكتور عمر حافظ، وأسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يجمعنا دائماً على خير،
وأن يبارك في هذه المسيرة وجزاكم الله خيراً.

الدكتور مقبل الذكر

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

ما أريد قوله هو أن من حقائق الحياة في كل مجتمع أن هناك فئات لديها ما
ل يفيض عن حاجاتها الآنية، وفئات لديها عجز عن ذلك، وأن الحاجة لجهات منظمة
مؤسسة لتقوم بدور التوسط بين الطرفين لا ينكره اقتصادي من ناحية الكفاءة
الاقتصادية، فهل ألمس من محاضرة أخي العزيز أنه يرى أن البنك الإسلامي يجب أن
يترفع الآن ليصبح تاجراً وليس فقط وسيطاً مالياً، وأعتقد أنني لمست من خلال
محاضرتة أنه هضم حق الأكاديميين في دورهم في تغذية رجال المصارف بهذه الصيغ،
وشكراً.

الدكتور محمد بشير حداد

بسم الله، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً.

سماحة مولانا الحبيب، أستاذنا الدكتور محمد علي. أشكركم على إتاحة

هذه الفرصة، وأتمنى أن يتسع صدركم لبعض التعليقات التي سأقولها.

الأول: الذي واجه الساحة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي، والبنوك

الإسلامية قضيتان كان لهما آثارها:

الأولى: التي أشار إليها معالي الأستاذ الدكتور محمد عبده يماني، عدم الإمام

بأبجديات الاقتصاد من علماء الشريعة، وهذا عرقل المسيرة، أعتقد عقوداً من السنين

وليس عقوداً ولكن أكثر من عشرين سنة.

الثانية: إن الذي أخفقت فيه البنوك والآباء المؤسسون أنهم لم يقوموا على إعداد

كوادرنية تحول التنظير إلى ممارسة. فإذا دخلت أي بنك إسلامي اليوم تسأل عن

استفسار في المعاملات الإسلامية لا تجد من يعرف، ويقولون لك ارجع إلى مقر الإدارة

الرئيسية استفسر منهم، فنحن لا نعلم عن ذلك شيئاً، في حين إن الربويين الآخرين

تجدهم على دراية وخبرة بكل جوانب العمل، فهذه أخفقت فيها البنوك.

الثالثة: لماذا نعيب على البنوك الإسلامية أن بعضها بدأ يتيح الفرصة

للمستقرضين، أقول الاستقراض طبيعة بشرية لا نستطيع أن نقف أمامها، الكثير من

الناس يتطلعون إليها مرحباً بها، وأقول للمستقرض تخفف، وأقول للمقرض لقد جاء

في السنة كذا وكذا في فضل الإقراض، فلا تعلق كل نظرك في الأرباح، بل علق

نظرك أيضاً بفضل الإقراض.

الرابعة: ما أشرت إليه يا دكتور محمد علي، وهو أن الفكر الإسلامي عموماً حتى هذه الساعة لم يعتمد من أولوياته مفهوم التنمية الاجتماعية ولا الاقتصادية ولا السياسية، وكل ما هنالك لما يأتي الكلام عن التنمية تدمج بعبارة عمارة الكون عمارة الأرض لا أكثر ولا أقل، وبالمقارنة النصارى والكنائس الغربية في المائتي سنة الأخيرتين، ومنذ البعثة الأمريكية لبيروت عام ١٨٦٠م، وللبحرين في عام ١٨٦٠م. اعتمدوا مشروع التنمية الاجتماعية، نحن غبنا عن هذا تماماً حتى الآن .

الخامسة: أتمنى مع أستاذي الدكتور محمد علي أن ندعوا للتجربة الإسلامية الاقتصادية، ولنشجع طلابنا في الجامعات لقبول مشروع اقتصادي إسلامي، نتحدث نقول إن التجربة بدأت تنجح في أوروبا، وبدأت تنتشر، كنا نتمنى أن تطوف بنا- جزاك الله خيراً- حول هذه التجربة ولو بالمقامة بسيطة في أوروبا. عمرها، إنجازاتها، نجاحاتها، وشكراً.

الدكتور عمر حافظ

هناك سؤال ورد من الدكتور محمد عمر باطويح يقول: إن من ضمن المؤسسين الذين ذكرتهم يا دكتور محمد علي، الأستاذ الدكتور محمد باقر الصدر- رحمه الله- الذي كتب عن البنك اللاربيوي، القارئ لهذا الكتاب يرى أن مؤلفه قد ابتعد

عن جوهر عنوان الكتاب ما رأيكم في هذا إذا اعتبرنا أن المؤلف ضمن المؤسسين لفكرة المصرف الإسلامي.

الدكتور درويش جستنية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أقدم عميق الشكر والتقدير لسماحة الشيخ الحبيب ابن الخوجة، وأود أن أعلق على بعض ما ورد في حديث أخي الدكتور محمد علي القرني، فيما يتعلق بالعلاقة بين الأكاديميين ورجال البنوك، وأوضح أننا حرصنا في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي على أن تكون لنا علاقات مع المؤسسات المالية والمصرفية في هذا البلد، فلا بد أن أشير إلى عدد من النقاط.

للمركز نشاط مكثف وقد صار بتوفيق الله تعالى، وبدعم كامل من إحدى المؤسسات المالية من أهم مراكز أبحاث الاقتصاد الإسلامي لأن الدراسات الموجودة فيه نعتبرها أفضل مجموعة من الكتب والمقالات والرسائل في أي مكان في العالم في هذا المجال، فكان ينبغي على البنوك لا أقول فقط تتوجه إلى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، أو إلى المعهد في البنك الإسلامي للتنمية وهو أيضاً له جهود كبيرة في مجال البحث النظري في الاقتصاد الإسلامي، لكن المشكلة أن البنوك تختط لنفسها

الطرق وتستنبط الأشياء، وكنت أود من المصارف والمصرفيين أن يكون عندهم على الأقل التوجه بحيث يدعموا علاقاتهم بالأكاديميين من خلال هذه المراكز سواء كان في المعهد في البنك الإسلامي للتنمية، أو مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي حتى يمكن الربط بين المسار الذي هم فيه واستفادة الطلاب في الجامعة، فنحن لا نفيد فقط من هم داخل الجامعة، وإنما على مستوى العالم في إعداد دراساتهم، ولا تستطيع الدراسات النظرية أن تقوى وتكون دراسات مؤثرة إلا إذا كان لها اتصال وثيق بالجانب النظري، فلو تفضل الدكتور القري وحاول باتصاله بالبنوك أن يجعل بعض العلاقات العلمية لأن كثيراً من الأشياء والوسائل التي تمول بها القروض الآن تحتاج إلى بحث، ولأن بعض الناس غير مقتنعين بالآليات التي يتم بها العمل في المملكة الإسلامية- في بعضها طبعاً- ، فلو حدث نوع من التبادل الفكري، وبعض اللقاءات التي يحضرها بعض الأساتذة والتنفيذيين في البنوك ربما نصل إلى شيء أحسن لأن الهدف خدمة الإسلام، وخدمة الإسلام عن طريق تنمية المصرفية الإسلامية التي تستطيع أن تدعم مسيرة التنمية في المملكة، فهناك فجوة كبيرة أرجو أن يأتي الوقت لأن نردم هذه الفجوة.

فلا بد كما تفضل الدكتور محمد علي القري أن يلتقي المسار الأول والثاني ولا يتم ذلك إلا إذا توثقت الصلة بين المؤسسات الإسلامية وبين هذه المراكز المهمة لأننا لا نستطيع أن نقدم للطلاب في الجامعات مواداً تدرس الاقتصاد الإسلامي، وهي مفرغة

من مضمونها التطبيقي، فلا بد أن تكون هناك صلة حتى نستطيع أن نقدم هذا المضمون وحتى نستطيع أن ننشئ جيلاً جديداً يؤمن بهذه الفكرة ويعمل من أجلها، والسلام.

الدكتور عمر حافظ

سؤال من الأخ خالد إبراهيم للدكتور القري، ما هي الحلول المقترحة وما هي الجهة المنوط بها العمل على هذه الحلول؟ .

الدكتور احمد الإسلامبولي

الحمد لله واصلي وأسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد؛ فأشكر سماحة الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة، وأشكر محاضرنا الفاضل الأستاذ الدكتور محمد علي القري.

بعد ذلك فيما يتعلق بالعنوان حينما وصلني خشيت ألا يفهمه البعض، وأعتقد أن المقصود هو بين فكر رواده والواقع المعاصر، وفيما يتعلق بالرواد أنا لا أعلم، وأريد أن استفسر من الأستاذ الدكتور القري، فيما يتعلق بالشيخ أبو الأعلى المودودي الذي كتب في الربا. هل كتاباته القديمة لا تجعله في مصاف هؤلاء الرواد؟ . وبالنسبة للدكتور محمد باقر الصدر في كتابه البنك اللاربيوي تبين لي أنه يميل في كثير من مواضعه إلى الحيل، وتظهر فيه بصمة الفقه الشيعي، وأمر مراراً باستشهاد في

هذا الكتاب حيث يُخَرِّج العائد على القرض بين المقترض والبنك على فكرة الجعالة، ومن المعلوم أن الشيعة الإمامية قد توسعوا فيها وهذا يدل على مسألة الحيلة، الشيء الآخر هو أن مرور ما يقرب من الثلاثين عاماً على حركة البنوك الإسلامية أدى إلى ظهور جيل جديد ممن استطاع أن يمزج الشريعة بالاقتصاد، وهؤلاء أدعو إلى العناية بهم وإعطائهم الفرصة، وشكراً.

الدكتور عبد الله مناع

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المدخلة تعتمد على ثلاث نقاط:

أولاً: البنك الإسلامي على أرض الواقع عبارة عن عنوان براق يجذب أصحاب

الأموال من الإسلاميين، ولا يختلف كثيراً عما نسميه البنوك الربوية.

ثانياً: إننا أمام عناوين مختلفة، وحقائق متشابهة، العناوين الإسلامية

تتحدث عن المشاركة عن المرابحة عن المتاجرة، بينما البنوك الربوية تتحدث

عن فتح الاعتماد، ولكن الحقائق تتشابه تماماً وتتماثل.

ثالثاً: إن هناك غياباً حقيقياً لنموذج البنك الإسلامي في بلادنا فلا يوجد

بنكاً إسلامياً في بلادنا إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي، وهو يخص الدول

الإسلامية في مشاريعه الخاصة، نحن نشكو من هذا الغياب، ونريد حلاً فعلياً،

وأقول: هل يمكن للبنوك الإسلامية أن تقدم قرضاً غير ربوي، ولكن الحقيقة تبقى كما هي بنوك إسلامية تمثل أحلاماً وليس لها أرض ترسو عليها، الناس يطمحون إلى شيء كهذا ولكنهم لا يجدون، والبنوك الربوية مازالت مستمرة تحقق الكثير من الأرباح، وشكراً.

الدكتور بشير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

عندي تصحيح بسيط جداً ورد في أول البحث مقارنة بين سنة تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، وبنك دبي الإسلامي، وقيل إن كلاهما قد أنشئ في العام ١٩٧٥م، ولكن كما ورد في الصحيفة فإن البنك الإسلامي للتنمية لم يباشر العمل إلا بعد ذلك بثلاث سنين تقريباً، وفي اعتقادي أن البنك الإسلامي للتنمية قد بدأ نشاطه في العام ١٩٧٦م، وفكرة تأسيس البنك قد بدأت قبل عام ١٩٧٥م بسنتين أي عام ١٩٧٣م، وهو بهذا يكون له الريادة على بنك دبي بقليل.

الدكتور عمر حافظ

أرجو أن تسمحوا لي أن أعلق تعليقاً متعلقاً بالشق الخاص بما أسماه الدكتور القرني بالمسار الثاني، وهو ما أسماه بأسلمة البنوك التقليدية.

وأنا كنت من الذين اعترضوا على أن يقوم البنك الربوي بأعمال مصرفية إسلامية لاعتبارات نظرية واعتبارات عملية، وكانت التجربة الماليزية في المصارف الإسلامية أن البنك المركزي الماليزي كان قد سمح للبنوك الربوية في ماليزيا أن تقدم خدمات مصرفية إسلامية، ثم في السنوات الأخيرة منع ذلك واشترط أن ينشئ البنك الربوي كياناً مالياً وإدارياً مستقلاً، ومجلس إدارة مستقل لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما فعله البنك المركزي الكويتي الذي أصدر تعديلاً لقانون المصارف كي يسمح بممارسة هذا العمل من خلال كيانات مالية مستقلة، والذي كنت أخشاه أعتقد أننا وقعنا فيه اليوم، وهو أن المصارف التي أساسها الربا أصبحت تدخل في مجال الخدمات المصرفية بل كما ذكر أخي الدكتور القري سيطرت على حجم العمالة المصرفية الإسلامية وهي الآن تسحب البساط الواهي من تحت البنوك الإسلامية كي تحولها إلى ما يعرف بعمليات التورق المصرفي الذي انتشر الآن، وبعض المهنيين والعمليين الذين أسماهم الدكتور القري بالبرغماتيين يرون أن هذه حركة خطيرة تهدد وجود المصارف الإسلامية بُرمتها، وكنت أتوقع أن يقول الدكتور كلمة عن الذين اعترضوا على هذه السلوكيات التي سلكتها المصارف الربوية، ولا زالت تمارسها، واستقطبت اهتمام الناس، وبدأت تحول دون أن يحقق رواد الفكر المصرفي الإسلامي آمالهم من وجود هذه الحركة المصرفية الإسلامية، وشكراً.

الدكتور محمد علي الفري

أشكركم جميعاً، وقد أسعدني أني قد أثرت في أذهانكم الكثير من التساؤلات التي ربما لا أجد الإجابة عنها، وأحب أن أوضح أولاً: أنني عندما تحدثت عن المؤسسين إنما أقصد المؤسسين من الناحية الفكرية، وقد أشرت إلى ذلك بأني لن أتطرق إلى المؤسسين للبنوك الإسلامية، مع أهمية ما قاموا به، واعترافنا بفضلهم، لكن في هذه المحاضرة وقبل أن نبدأ. كان شيخنا وأستاذنا الدكتور الحبيب ابن الخوجة قد اطلع عليها سابقاً وقال لي إنك تكتب لأمثالك أو كما قال، وهناك شيء كنت أريد أن أقوله في هذه المحاضرة ولا بأس أن أنتقل من التلميح فيه إلى التصريح، وهو أن في أذهاننا جميعاً صورة للمصرف الإسلامي هذه الصورة أنا ادعى أن سببها ما كتب عن المصرف الإسلامي في الخمسينات والستينات هذه الصورة خيالية ليست واقعية إنها مثالية. الإشكال أننا دائماً نقيس نجاح البنوك الإسلامية كما هي اليوم بناءً على تلك الصورة، ولكن تلك الصورة لا يمكن أن تكون كما تخيلها المؤسسون لفكرة المصرفية الإسلامية، لا يمكن أن تولد على أرض الواقع هذا من الصعوبة بمكان، معالي الدكتور محمد عبده يماني قال لو أني أشرت إلى التطورات التي تحدثت في أوروبا من إنشاء بنك إسلامي في بريطانيا ومن تحول عدد من البنوك في الإمارات العربية المتحدة إلى المصرفية الإسلامية. كانت بنوكاً تقليدية ثم تحولت الآن وأصبحت مصارف إسلامية، ومن القوانين التي صدرت في الكويت، وفي قطر، وفي غيرها من

البلدان تؤسس لعمل المصارف الإسلامية أقول: إن المصرفية الإسلامية أصبحت أمراً
ممكناً قابلاً للتطبيق عندما تخلصت من هذه الملحقات الثقيلة التي تريد أن تربطها
بالمشروع الإسلامي، وبالحضارة الإسلامية، وبالزكاة، وبالتكافل، وما إلى ذلك،
فأصبحت مؤسسة تجارية تسعى كسائر المؤسسات الأخرى لتقديم الوساطة المالية ولا
تخرج عن نطاق المباح شأنها شأن أي شركة أخرى ولا تحمل نفسها بمسؤوليات
اجتماعية، طبعاً هذا هو الواقع ولكن ليس هذا الذي نحب أن نراه، والله المستعان.

أحب أن أعلق على بعض ما ورد دون تتبع لكل تساؤل أو نقطة فأنا أوافق على بعض
ما ذكره بعض الإخوان من أن عنق الزجاجة بالنسبة لتطور المصرفية الإسلامية هو
وجود الكفاءات القادرة على أن تقدم هذا الفن المختلف عن المصرفية التقليدية وهذا
حقيقة لا يعوق تطور المصرفية الإسلامية فقط بل إنه قد أساء إليها كثيراً، من وجود
أناس يفترض فيهم تنفيذ أعمال المصرفية الإسلامية دون أن يتوافروا على الحد الأدنى
من المعرفة، والتطور. أيضاً النمو كان متسارعاً جداً بحيث لم تستطع المؤسسات التي
تقوم بالتعليم والتدريب أن تقدم ما يحتاج إليه القطاع المصرفي من كفاءات.

هناك إشارة إلى أبي الأعلى المودودي، ولم لم يكن من المؤسسين والجواب عن ذلك
أنني قد ذكرت المعيار الذي اعتمدت عليه، وهو أن تكون فكرة المؤسسة التي تنهض
بوظيفة الوساطة المالية واضحة في أذهانهم أبو الأعلى المودودي تكلم عن الربا، وتكلم
عن البنوك، ولكن لم تكن في كتاباته هذه الفكرة واضحة.

● أما باقر الصدر فلا شك أن أثره لا ينكر، قد نختلف معه أو مع غيره، لكن المعيار هو: هل كان له تأثير في المصرفية الإسلامية كما نراها اليوم، ؟ والجواب نعم هناك قطاع مصرفي في دولة إسلامية كاملة يقوم على فكر محمد باقر الصدر، فكيف ينكر أثره على المصرفية الإسلامية.

● ما هي الحلول المقترحة، ومن هي الجهة المنوطة بإحداث التغييرات والجواب هو الناس هو الأفراد هي القوة الداعمة التي جاءت بالبنوك الإسلامية، وهي التي أدت إلى تحول البنوك الإسلامية، وهي التي تقرر في أي لحظة ما إذا كانت هذه المصرفية الإسلامية صالحة أو غير صالحة إنهم كما يسمونهم في التجارة العملاء الزبائن الذين إذا ارتضوا أمراً واقتنعوا بإسلاميته، فإنه هو الذي يبيع ويمشي في السوق، وإذا لم يقبلوه انتهى كما انتهت المصرفية التقليدية في هذا البلد واتجهت إلى المصرفية الإسلامية.

● بالنسبة للأستاذ المناع أقول له أطمئن، البنوك الإسلامية اليوم هي بلا شك بعيدة عن الكمال ولكنها تتطور وتحسن، وأنها اليوم يومها خير من أمسها، ونرجوا أن يكون غدها خير من يومها، وبلا شك أن هذا هو المطلوب هذا هو الذي يبعث على الإطمئنان، والذي يبشر بغدٍ إن شاء الله تتحقق فيه الأمان، ونصل فيه إلى ما نريد.

الآن البنوك بشكل عام تمويلها مرهق للناس لا شك في ذلك، إسلامية وغير إسلامية، لكن هذا لا يعود إلى كونها إسلامية أو كونها تقليدية، وإنما يعود إلى هيكل السوق لأن الأسعار لا تعتمد على طريقة العمل وإنما تعتمد على هيكل السوق، الذي يوجد فيه قدر كاف من مقدمي الخدمات بمنافسة عند المستوى المطلوب تكون فيه الأسعار عند الحد الذي لا يولد أرباحاً غير اعتيادية، فإذا الأمر راجع إلى طبيعة السوق، وبحمد الله تعالى الآن انفتح السوق السعودي للبنوك. ما يؤسس فيها جديداً، وما يفرع من بنوك أجنبية لأعماله هنا، وهذا قمين بأن يؤدي إلى مزيد من المنافسة، وإلى انخفاض التكاليف لعمليات التمويل، وأنا أشرك من ذكر بأن مسألة الديون لا شك أنها وإن كانت أمراً له مخاطره، ولكنه في كثير من الأحيان مفيد ونافع، لكثير من الناس الذين يحتاجون إليه، ولذلك فإن طريقة الابتعاد عن مخاطر الديون ومساوئها هو التربية هو تربية الناس وإشعارهم بالمسؤولية الملقاة على المدين تجاه دائنه ومن ناحية أخرى تدريبهم على إدارة أمورهم المالية بطريقة تحقق لهم الاستقرار والابتعاد عن مساوئ الديون.

● بالنسبة لما أشاره الدكتور عمر، وهو انتقاده لمسار البنوك الإسلامية، وانتقاده الباحث بأنه لم يتطرق إلى أولئك الذين اعترضوا على اتجاه البنوك التقليدية على تقديم العمل المصرفي الإسلامي، نقول له: أولاً إنما نرجع إلى ما كتب، ولم يقع في أيدينا مكتوب بهذه الأفكار؟ والأمر الثاني أن التجارب تختلف، ورفع بلوى

الربا عن المجتمعات الإسلامية مشروع موجود في كل المجتمعات الإسلامية بلا استثناء، وكل مجتمع سار مساراً مختلفاً، باكستان سارت مساراً مختلفاً، وإيران والسودان والسعودية وماليزيا كلها سارت مسارات مختلفة، وحق لنا أن نقارن بين هذه المسارات لكي نرى أيها أكثر نجاحاً بدون هذا لا نستطيع أن نسير على المسار الذي يحقق الغرض، وأخيراً قد استخدمت في هذه المحاضرة كلمة الآباء المؤسسين، ولا شك أن كلمة الآباء ليست من البلاغة في شيء وإنما درج استخدامها وهي مأخوذة من الفكر الأمريكي حيث يسمون من أسس الدستور الأمريكي الآباء المؤسسين، ولذلك هي تستخدم، ربما استخدمناه لهذا الغرض، وأشكركم، وأكرر شكري لشيخنا معالي الأستاذ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة على إتاحة هذه الفرصة لي، كما أشكر الدكتور عمر، والسلام.

معالي الأمين العام محمد الحبيب ابن الخوجة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إن تحمسي لتعيين هذا الموضوع، وهو موضوع في الاقتصاد الإسلامي يتناول مؤسسات موجودة بعض الناس يقرها، وبعض الناس يتغافل عنها، وبعض الذين يقرونها يخالفون سيرها، وبعضهم لا يلتفت إلى ذلك ويقول هناك مستقبل وستحسن وستتغير. على كل، هذه النقطة التي بدأ بها الدكتور محمد علي القري

حفظه الله محاضرتة، هي نقطة يكاد يجمع الناس عليها لكن المشكلة هو ما وراء هذه النقطة أنا أريد أن الفت النظر إلى هذا، وإن كنتم حضراتكم لا تحتاجون لهذا، أرى من خلال الدراسة التي كتبها، وهي كما سميتها القصيرة الطويلة، قصيرة لأنها لم تستطع أن تفسح المجال لكل الجوانب التي تعرضت إليها، فهناك موضوعات عديدة حشرت في الموضوع، وهي طويلة لأننا احتجنا إلى معاشيتها والسير في رحابها، فوجدنا أنفسنا من حين إلى آخر نرجع إلى قضايا وقع درسها، ولكنها غائبة عنا الآن، بهذه المناسبة أريد أن أذكر بأن المجمع الفقهي الإسلامي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قام في السنة الرابعة من تأسيسه أو الخامسة بعقد مؤتمر للمصارف الإسلامية وكان الممثلون للمصارف الإسلامية فيه هم المسؤولون عنها في هذا البلد، وكان النقاش قوياً وشديداً وحماسياً، وعلى كل حال أتى بنتائج مهمة هي إن كثيراً ممن لا يعرفون هذه المشاريع ولا الاقتصاد الإسلامي دفعهم هذا إلى المشاركة والاتصال بالهيئات العاملة في هذا المجال حتى يكتسبوا من جهة الخبرة ويسهموا بقدر الإمكان في إنجاح هذا المشروع، أنا أريد بعدما استمعنا إليه من آراء جيدة بحمد الله أن ألاحظ بأنه، لا يجوز أن ننكر على المعلقين شيئاً من المواقف ومعنى هذا أننا نجتمع كأسرة، وتبادل الآراء في الموضوع، ويكمل بعضنا بعضاً. لا مانع في هذا، إنما وجد المؤتمر الفكري الإسلامي أو منتدى الفكر الإسلامي لهذا الغرض، ثم بالإضافة إلى هذا وقد مضت على الندوة الأولى لمؤتمر المصارف الإسلامية في جدة مدة طويلة، لعننا مع

ما أضيف إلى الموضوعات من مسائل جزئية لها أهميتها، وما يمكن أن نقارن به بين وضع سابق ووضع لاحق خصوصاً مع القضية التي أثارناها أو التي أثارتموها، وهي قضية هذه المصارف اليوم. ما هو وضعها، وما هي التطورات التي حلت بها وهذه التطورات ناشئة من ذاتها أم ناشئة من الاحتكاك والاتصال بغيرها من البنوك، لأن البنوك الإسلامية وغير إسلامية هي تنهج منهجاً واحداً، أو قريباً من الواحد لكن إذا أنا أخذت من البنوك الإنجليزية أو الفرنسية أي غير التقليدية، ولكن غير الإسلامية أيضاً، فينبغي أن أحاسب نفسي هل الذي أخذته، أو آخذته أو أطمع أن أفيد منه هل يتماشى مع أصولنا الشرعية أم لا، ولذلك لم أعلق على الكلمة الجميلة الرائعة التي أشار إليها الدكتور حفظه الله عندما تحدث عن الرقابة الفقهية، أو الرقابة الشرعية، وذلك في موضعين، يكفي أن نعود إلى نص المحاضرة الذي بين أيديكم لتدبر هذا المعنى، والذي أقترحه - وأنا بحمد الله بين ثلة من رجال الاقتصاد والفكر الاقتصادي، قد يكون الإنسان من أهل الفكر الاقتصادي وليس اقتصادياً، لكن لا تغيب عنه أشياء كثيرة، - هو لا بد أن نفكر في جملة من الموضوعات التي نعتبرها أساساً للفكر المصري الإسلامي، وعلى أساسها يقع ابتعادنا عن أشياء كثيرة تجرى في السوق، - استعمل كلمة الدكتور - ، ومنها مواضيع تحتاج للتأكيد لأننا لم نقم بها على الوجه المطلوب ولذلك لم ننجح ولم نتقدم كثيراً في هذا المجال، والندوة التي اقترحها على حضراتكم تحتاج إلى آراء وأفكار، وأنا أرحب بكل رأي أو إقتراح يأتيها

إلى المجمع لعقد لجنة مختصة من الدارسين الاقتصاديين للبنوك الإسلامية، ونسير على خط يختلف عما جرينا عليه في الماضي، لأن مواكبة الواقع أمر ضروري، وإلا بقينا في المؤخرة، هذه هي كلمتي باختصار، وأنا عاجز عن تقديري لحضراتكم، وشكري لجهودكم بالمشاركة الفعلية، وهي الحضور والاتصال ثم المناقشة هذا كله أعتبره خيراً كثيراً، وأرجو أن يتطور مع الأيام، وأن نستفيد من هذه الحصص التي نلقاكم فيها، والله حسبنا ونعم الوكيل، وهو الذي يهيئ لنا بإذنه سبحانه سبل الخير، وطرق النفع والعمل الصالح الصادق في مثل هذه الموضوعات التي نحتاج إلى مباشرتها، ونحث عليها وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والله ولي التوفيق !!!